

أحكام نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

The Provisions of the Electronic Administrative Decision's Access

ط.د. بن رمضان لمنور (*)

المركز الجامعي الشريف بوشوشة-أفلو، الجزائر

l-benramadana@cu-aflou.edu.dz

د. بن دراح علي إبراهيم

المركز الجامعي الشريف بوشوشة-أفلو، الجزائر

a.benderrah@cu-aflou.edu.dz

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي آفلو

تاريخ الاستلام: 2024-09-12 تاريخ القبول للنشر: 2024-12-09

ملخص:

لما كان القرار الإداري أحد صور النشاط الذي تمارسه الإدارة من أجل أدائها لوظيفتها، حيث اكتسب هذا الأخير في ظل التطور التكنولوجي أهمية بالغة لضمان استمرار عمل المرافق العامة خدمة لحاجيات المتعاملين معها.

يعتبر نفاذ القرار الإداري الإلكتروني حجر الأساس في نقل مضمون القرار الإداري إلى الأفراد المخاطبين به بطريقتي النشر والتبليغ عبر استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، ومنه بدء سريان مواعيد الطعن في القرارات الغير المشروعة.

الكلمات المفتاحية: القرار الإداري، النفاذ، النشر والتبليغ، الوسائل الإلكترونية.

Abstract:

Since the administrative decision is one of the forms of activity practiced by the administration in order to perform its function, the latter - in light of technological development - has gained great importance to ensure the continued operation of public facilities to serve the needs of those dealing with them. The fact that the electronic administrative decision has been implemented is considered the cornerstone of transferring the content of the administrative decision to the individuals addressed by it through the methods of publication and notification through the use of modern electronic means, and from there begins the time for appealing illegal decisions.

Key words : Administrative decision, access, publication and notification, electronic means.

* بن رمضان لمنور

مقدّمة :

ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في بلورة قيم جديدة مرتبطة بالمجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري، فالإدارة ليست في معزل عن تلك التغيرات حيث كان من الضروري أن تسير هذه التطورات والمستجدات من أجل استمرارية المرافق العامة وتحسين جودة الخدمة العمومية. وعليه فقد اهتم المشرع الجزائري والتشريعات المقارنة بإدخال البعد التكنولوجي في الجانب الإداري، بهدف تحسين الخدمة العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، وبما أن مواكبة التطور التكنولوجي ليس مطلباً ظرفياً وإنما هو ضرورة حتمية تفرضها التطورات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية. وفي هذا المجال تسعى السلطات لاستغلال البعد التكنولوجي في النشاط الإداري وتجسيده على أرض الواقع، ويعتبر القرار الإداري أحد أهم صور هذا النشاط، حيث اكتسب هذا الأخير في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة أهمية بالغة لضمان استمرار العمل الإداري خدمة لحاجيات الأفراد.

ومنه تنبع أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واقعة نفاذ القرار الإداري وعلاقتها بالتطور التكنولوجي الحديث وبيان الحد الذي يمكن الإدارة من الاستفادة من مرونة وسائل النفاذ الإلكتروني ومنه نقل مضمون القرار إلى الأشخاص المخاطبين به عن طريق النشر والتبليغ الإلكتروني.

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهرى الآتي:

ما هو النظام القانوني لنفاذ القرار الإداري الإلكتروني؟

من أجل الإجابة على الإشكالية المقترحة سنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لنفاذ القرار الإداري الإلكتروني.

المبحث الثاني: آليات نفاذ القرار الإداري الإلكتروني.

على ضوء مما سبق سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تبدو ملامح المنهج الوصفي من خلال دراسة النظام القانوني لنفاذ القرار الإداري الإلكتروني. ويتمثل المنهج التحليلي في قراءة وتحليل النصوص النظامية التي تعنى بوسائل النفاذ الإلكتروني، وكذا الاجتهادات الفقهية ذات الصلة بموضوع البحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لنفاذ القرار الإداري الإلكتروني

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم نفاذ القرار الإداري الإلكتروني (المطلب الأول)، ثم إلى إلكترونية نفاذ القرار الإداري (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

سنتناول من خلال هذا المطلب تعريف النفاذ بشكل عام (الفرع الأول) ثم عناصره (الفرع الثاني)، وأخيرا مميزاته (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى النفاذ لغة (أولا) ثم اصطلاحا (ثانيا).

أولا: النفاذ لغة

ورد في المعاجم والتفاسير العربية أن لفظ "النفاذ" يدل على الاختراق والخروج، فيقال نفذ السهم الرمية، ونفذ فيها، إذا خالط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر، وقد ذكرى القران الكريم كلمة "النفاذ" في قوله تعالى: { يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا ۚ لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ } (الرحمان: الآية 33).

ثانيا: النفاذ اصطلاحا

أما مصطلح (نفاذ) في الفقه ورد في عدة مواضع نذكر منها كتاب النكاح عند التطرق إلى عقد النكاح النافذ وأحكامه. ويرد في العقود في كتاب البيوع، باب : بيع الفضولي، وكتاب الإجارة، الوصية، والشفعة، والشركة والرهن، ويرد في كتاب الطهارة في باب : أحكام النجاسات عند شرح طريقة تطهير النجاسة النافذة في الثوب: كما يراد به جواز الشيء عن الشيء والخلوص منه. (الموقع الإلكتروني لجمهرة معلمي مفردات المحتوى الإسلامي).

1- إغفال المشرع لمسألة التعريف:

إن أغلب التشريعات أغفلت على وضع تعريف له باعتباره ثمرة التطور التكنولوجي الهائل (الشمري، 2019، صفحة 395)، وبالرجوع إلى التشريع الجزائري نجد أن هذا الأخير حدا حذو باقي التشريعات الأخرى إذ لم يقدم تعريفا لمفهوم نفاذ القرار الإداري الإلكتروني تاركا ذلك للقضاء والفقه.

2- من وجهة منظور الفقه

تكاد تخلو الدراسات الفقهية من وضع تعريف محدد وواضح لنفاذ القرار الإداري الإلكتروني، فنجد من الدراسات من تطرق إلى مفهوم القرار الإداري الإلكتروني وإلى وسائل نفاذه إلكترونيا.

يعرف الأستاذ ماهر مشعل منيف الفيصل نفاذ القرار الإداري "بأنه إنتاج القرار الإداري لأثاره القانونية التي صدر بقصد إحداثها، والتي تتمثل في إنشاء بعض المراكز القانونية الجديدة أو إلغاء أو تعديل " (الفيصل، 2020، صفحة 50).

يعرفه الأستاذ أحمد بن محمد الشمري بأنها "عملية برمجية تتولاها الإدارة العامة عقب إصدارها لقرارها، وتسعى من خلالها إلى إدخاله إلى النظام القانون، وتحقيق سريانه في مواجهة المخاطبين به" (الشمري، 2019، صفحة 395).

نجد أن النفاذ يرتبط بمجموعة من الأعمال القانونية، سواء كانت تصرفات إرادية عقدية، أو أعمال قانونية. كما أنه يرتبط بالقواعد القانونية أو التشريعية مما يؤدي إلى سريانها على الأشخاص المخاطبين بها.

ومنه يمكن القول بأن المقصود بنفاذ القرار الإداري على أنه "إنتاج القرار الإداري لأثاره القانونية التي صدر بقصد إحداثها، والمتمثلة في إنشاء مركز قانوني جديد أو إلغاء أو تعديل مركز قانوني قائم، أو إحداثه للأثر القانوني الذي يشكل موضوع القرار الصادر وفق الإجراءات والشكل الذي حدده القانون بهدف تحقيق المصلحة العامة" (الفصل، 2020، الصفحات 50-51).

الفرع الثاني: عناصر نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

من خلال التعريف القانوني السابق يمكن أن نصل إلى مجموعة من العناصر المرتبطة بعملية نفاذ القرار الإداري الإلكتروني نوجزها فيما يلي :

1-أن يرتبط النفاذ بقرار إداري إلكتروني:

إن الأثر القانوني الذي يترتب على القرار الإداري التقليدي أو الإلكتروني هو التغيير في المراكز القانونية للأفراد، كون جهة الإدارة تتمتع بامتيازات السلطة العامة و تهدف من خلال إصدار القرار إلى تحقيق المصلحة العامة للأفراد وفي المجتمع ككل، كما أن أسلوب النفاذ في القرارات الإدارية الإلكترونية يختلف عنه في القرارات التقليدية. إذ أن عملية نفاذ هذه القرارات يغلب عليها الجانب الإلكتروني (سفر، 2020، صفحة 49).

2-أن يتعلق النفاذ بالآثار القانونية التي ينتجها القرار الإداري:

يرتبط النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري بالآثار القانونية بصورة عامة. وهو ما تسعى الإدارة من خلاله إلى ترتيب أثر قانوني عام أو خاص، حسب ما إذا كان القرار فرديا أو تنظيميا، ويتمثل هذا الأثر في إنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني، ومنه تهدف الإدارة إلى ترتيب أثر قانوني على

قرارها الإلكتروني الصادر بالوسائل الإلكترونية، إذ أن صفة العمل القانوني تتحقق لهذا القرار (البدائي، صفحة 05).

3- استعمال الوسائل الإلكترونية في عملية النفاذ:

النفاذ الإلكتروني يتم عن بعد، نظرا لأن القرار الإداري ينتهي إلى طائفة الأعمال القانونية عن بعد ومن ثم فإن النفاذ الإلكتروني ينتهي إلى تلك الطائفة التي تستعمل الوسيط الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، وباستخدام وسائل الاتصالات ومورد المعلومات والمنافذ الإلكترونية.

الفرع الثالث: مميزات النفاذ الإلكتروني

يتميز النفاذ الإلكتروني عن النفاذ التقليدي للقرار الإداري بأنه يعد من الوسائل الحديثة التي تسعى الإدارة العامة لاستعمالها في ظل التطورات التكنولوجية التي لحقت كل جوانب الحياة، مما جعل أغلب تشريعات دول العالم تسعى للرقى والانتقال بالإدارة العامة من الجانب التقليدي إلى الجانب التكنولوجي لمواكبة المتغيرات المستجدة في الجانب التكنولوجي الإداري، وعليه فرض الواقع الرقمي والإلكتروني على الإدارة استخدام الوسائل الإلكترونية في إعداد القرار الإداري عموما، وفي نفاذه خصوصا، للاستفادة مما تقدمه هذه الوسائل من تحسينات الخدمة العمومية في جانبها الإداري، ومنه يمكن ذكر أهم مميزات هذه الوسائل في النقاط التالية:

1- سرعة وسهولة تبليغ القرار الإداري إلى الطرف المبلغ به من أي مكان وفي أي وقت وفي زمن وجيز حيث لا يكلف التبليغ سوى نقرة وحدة على الزر فقط.

2- قلة تكلفة التبليغ الإلكتروني: يقلل النفاذ الإلكتروني من التكاليف المرتبطة بالتبليغات التقليدية مثل الطباعة والبريد السريع، كما يستغنى على أعوان ووسائل التبليغ وكذا تعويضات مهام التبليغ.

3- سلامة البيانات المرسلة من الضياع أو التلف من خلال دقة التبليغ الإلكتروني، لاستعماله وسائل إلكترونية دقيقة.

4- وصول أوسع للقرار الإداري المراد تبليغه، دون قيود جغرافية، مما يزيد فرصة وصول الرسالة النصية المتضمنة للقرار لأكثر عدد من الأشخاص.

5-تتبع النتائج: حيث يمكن للإدارات العمومية تتبع وقياس فعالية النفاذ الإلكتروني عن طريق وسائل التبليغ الإلكتروني بشكل دقيق عن طريق تحليل بيانات الاستجابة لمعدل إرسال الرسائل النصية المتضمنة للقرار المبلغ، وكذا معدل فتح وقراءة الرسائل، مما يمكنها من تحسين استراتيجيات منظومة التبليغ الإلكتروني .

6-جودة الخدمة العمومية وهو الهدف الذي تضعه كل التشريعات، إذ يحقق للإدارة العمومية والأشخاص المبلغين زيادة في جودة الخدمة المقدمة، ومنه ضمانا لسرية التبليغ وتحقيق وصوله للمبلغ.

المطلب الثاني: إلكترونية نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

سنتناول من خلال هذا المطلب التمييز بين النفاذ الإلكتروني وما يشبهه من مصطلحات (الفرع الأول) ثم إلى خصائصه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: : التمييز بين النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري والمصطلحات المشابهة له

وذلك من خلال التمييز بينه وبين التنفيذ (أولا) والعقد الإداري الإلكتروني (ثانيا).
أولا: نفاذ القرار الإداري الإلكتروني وتنفيذه

إن تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني يختلف عن مسألة نفاذه، إذ أن النفاذ عملية قانونية تتعلق بالآثار القانونية للقرار الإداري، وهي عنصر داخلي يرتبط به، يتم من خلال آليتي النشر والتبليغ. في حين يعتبر التنفيذ عمل مادي لاحق لعملية نفاذ القرار وسريانه، ومنه إظهار آثاره للواقع وتحويله من الواقع النظري إلى الواقع الملموس وتحقيقه للمصلحة العامة (حرمل، 2017، صفحة 300).

ثانيا: نفاذ القرار الإداري الإلكتروني ونفاذ العقد الإداري الإلكتروني

يتفق نفاذ القرار الإداري الإلكتروني ونفاذ العقد الإداري الإلكتروني في مسائل ويختلف عنه في مسائل أخرى:

-أن كلاهما يستعمل وسائط ووسائل إلكترونية في عملية النفاذ.

-يعتبر القرار الإداري الإلكتروني نافذ بمجرد صدوره بالنسبة للإدارة ومن تاريخ النشر أو التبليغ بالنسبة للأفراد.

-أما بالنسبة للعقد الإداري الإلكتروني يعتبر نافذا بالنسبة لطرفي العقد عند اقتران الإيجاب والقبول الإلكتروني.

الفرع الثاني : خصائص النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري

إن طابع النفاذ في القرارات الإدارية الإلكترونية يختلف عنه في القرارات التقليدية، إذ أن النفاذ في القرارات الإدارية الإلكترونية يضيء عليها الطابع التقني والنظامي، والذي يعكس نوع من التعاون بين الموظف العام والآلة في كل المراحل التي تمر بها القرارات الإدارية وفقا لإجراءات تقنية بحثه تمتاز بالسرعة والدقة والمرونة خلافا للطابع التقليدي الذي كانت تستعمله الإدارة من قبل. إلا أن هناك هدف واحد للإدارة وهو إيصال العلم بمضمون القرارات الإدارية إلى المخاطبين بها من أجل سريانها وقابليتها لترتيب آثارها النظامية (الشمري، 2019، صفحة 397).

ولما كانت الإدارة العامة تسعى إلى تحسين الخدمة العمومية فإنها تبحث عن إجراءات تقنية بديلة عن الإجراءات التقليدية التي تستخدم فيها الأوراق في أدائها لعملها، وللطابع التقني لنفاذ القرار الإداري في ظل وجود وسائل الاتصال الإلكترونية. وهذه الإجراءات تمر بثلاثة مراحل أساسية على النحو التالي:

أولاً: مدخلات القرار

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات من مصادر موثوقة بما في ذلك قواعد البيانات، ثم تنظيمها وإزالة البيانات السيئة حتى تصبح بيانات ذات جودة عالية (astera).

بعد عملية جمع البيانات يتم إدخالها إلى قاعدة بيانات الأجهزة الإلكترونية عبر النظام المعلوماتي المخصص لذلك أو عبر برامج معالجة النصوص والمستندات (questionpro)، أو بوضع تلك البيانات على الموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة، بشرط أن تحاط العملية بضوابط نظامية وإلا كانت غير مشروعة (الشمري، 2019، صفحة 13).

ثانياً: معالجة القرار

تتوسط هذه المرحلة عمليتي إدخال وإخراج البيانات، حيث يتم قراءة ومعالجة الأوامر المتعلقة بالبيانات التي سبق إدخالها على الأجهزة الإلكترونية المملوكة إلى جهة الإدارة، وذلك بغية إخراجها في شكل إلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية المتاحة، وتشكل معالجة البيانات خطوة هامة بالنسبة لعملية نفاذ القرارات إلكترونياً، إذ لولا عملية معالجة البيانات لما تحقق النفاذ.

ثالثا: مخرجات القرار

وتسمى هذه المرحلة بعملية الإخراج التقني للقرارات الإدارية إلكترونيا، يتم فيها إخراج القرار في صورة وثيقة إلكترونية عبر وسائط الاتصال المتاحة أو عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمخاطبين بالقرار الإداري لتمكينهم من الإطلاع عليها ومن ثم نفاذها في مواجعتهم (الشمري، 2019، صفحة 398).

المبحث الثاني: آليات نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

نتطرق في هذا المبحث إلى وسائل نفاذ القرار الإداري الإلكتروني (المطلب الأول)، ثم إلى طرق نفاذه (المطلب الثاني).

المطلب الأول: وسائل نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

لما كان الهدف من نفاذ القرار الإداري الإلكتروني واحد وهو العلم بالقرار الإداري المبني على تبليغ الأشخاص المخاطبين به في تاريخ و وقت محدد، فإن وسيلة التبليغ الإلكتروني تختلف باختلاف الزمان والمكان وبالوسيلة المستخدمة في ظل التطور الرهيب الذي تشهده الوسائل التكنولوجية الرقمية، ومنه أضحت الوسائل التقليدية قاصرة عن تلبية احتياجات الإدارة الحديثة التي تهدف إلى تحسين الخدمة العمومية في المرافق العامة.

تسعى معظم دول العالم من بينها الجزائر إلى مواكبة التطور التكنولوجي انطلاقا من مرافقها الإدارية الحيوية، وبصدور القانون رقم (03-15). (القانون (03-15)، المتعلق بعصرنة العدالة، 2015)، تتضح نية المشرع في استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية التقاضي والتوجه نحو نظام المحاكمة الإلكترونية في التبليغ القضائي بدلا من الوسائل التقليدية. وما يمكن قوله على مرفق القضاء يمكن إسقاطه على باقي المرافق الإدارية الأخرى، ومنه نتطرق فيما يلي إلى وسائل نفاذ القرار الإداري الإلكتروني المتاحة في ظل التطور التكنولوجي الرقمي والتقني.

سنتناول من خلال هذا المطلب شبكة المعلومات الدولية (الفرع الأول)، ثم شبكة الهاتف المحمول (الفرع الثاني)، وأخيرا شاشات العرض الرقمية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: شبكة المعلومات الدولية

يطلق على شبكة المعلومات الدولية الشبكة المعلوماتية العنكبوتية، أو (الانترنت)، وهو نظام عالمي لنقل البيانات عبر أنواع مختلفة من الوسائط، تشترك فيه مجموعة من الشبكات سواء كانت شبكات خاصة أو عامة أو حكومية أو تجارية، مستخدمة في ذلك مجموعة من التقنيات والبروتوكولات الخاصة.

ويستدعي نفاذ القرار الإداري الإلكتروني الذي تصدره الجهة الإدارية المعنية وجود حاسوب متصل بالشبكة العالمية بواسطة خط هاتفي وجهاز (المودم)، والذي يمكن من خلاله تحويل البيانات المرسل والمستقبل من إشارات جيبية إلى إشارات ثنائية حتى يمكن فهمها. سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى نفاذ القرار الإداري من خلال صفحة (الويب) (أولا)، ثم إلى نفاذه من خلال البريد الإلكتروني (ثانيا).

أولا: صفحة (الويب)

والتي تسمى بصفحة الانترنت الثابتة، وهي حسابات مسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية، وتعتبر أحد الوسائل المهمة في العصر الحديث لما تقدمه من تسهيلات تقنية للإدارة، وخصوصا لما تشهده الجزائر من تحول رقمي في هذا السياق على غرار الكثير من الدول الأخرى. نجد أن الجهات الحكومية الجزائرية قد استحدثت الكثير من البوابات من أجل تقديم الخدمة العمومية، نذكر منها على سبيل المثال، البوابة الحكومية للخدمات العمومية "بوابتك"، استحدثت بتاريخ 07 نوفمبر 2022، والتي أطلقت من طرف وزارة الرقمنة، وتعتبر أحد البوابات الرقمية التي تزود المواطنين و الأفراد والمؤسسات بمعلومات مفصلة عن كافة الإجراءات والخدمات العمومية والمعلومات الحكومية الإلكترونية وغير الإلكترونية (بوابتك). وتعد محطة فارقة من أجل الدفع بمسار الرقمنة وعصرنة الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن (إيمان و محمد، 2023، صفحة 1112)، في إطار الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، والذي سيمكن الجزائر من تحقيق وتعزيز السيادة الرقمية، تضم البوابة "بوابتك" ما يزيد على (300) خدمة عمومية مرقمنة تابعة لتسع وعشرين (29) قطاعا وزاريا، من شأنها أن تسمح للمواطنين بصفة آنية من وعلى مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع بالولوج إلى الخدمات التي تتيحها البوابة (إيمان و محمد، 2023، الصفحات 1115-1116).

وعلى غرار البوابة الحكومية للخدمات العمومية "بوابتك" توجد نماذج قطاعية أخرى للتحول الرقمي تسهم هي الأخرى في تقديم الخدمة العمومية للمواطن، منها ما هو تابع لقطاع الداخلية والجماعات المحلية وأخرى تابعة لقطاع المالية، أبرز الخدمات التي تقدمها البوابات التابعة لقطاع الداخلية والجماعات المحلية نجد:

أ- الخدمة الإعلامية: والتي تقدم بدورها خدمات تتعلق بالوثائق التي تهم المواطنين والمصالح المختصة، كبطاقة التعريف البيومترية، جواز السفر البيومتري الاستعجالي إضافة إلى رخصة السياقة البيومترية.

ب-الخدمات التفاعلية: تهدف إلى ضمان تحقيق الاتصال عن بعد بين الوزارة المعنية وهياكله، عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بها، كما تقدم خدمة تحميل استمارات بطاقة التعريف وجواز السفر الاستعجالي البيومتری.

ج-الخدمات المعاملاتية: يسمح هذا النوع من الخدمات الإلكترونية للمواطنين بتسهيل الحصول على الخدمات المقدمة عبر الانترنت للإطلاع على وضعية ملفاتهم الإدارية وتتبعها عبر كل مراحلها مثل جوازات السفر البيومترية وتسجيلات الترشح لشهادة البكالوريا.

ثانيا: البريد الإلكتروني

مع تطور التكنولوجيا الرقمية أضحت العالم قرية صغيرة يمكن لأي شخص إرسال واستقبال البيانات من أي مكان من العالم في لحظات وجيزة باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة ويعتبر البريد الإلكتروني أبرزها في الوقت الحالي.

عرف القانون الأمريكي البريد الإلكتروني بشأن خصوصية الاتصالات الإلكترونية الصادر سنة 1986 والمقنن في موسوعة القوانين الفيدرالية الأمريكية (U.S.C.C.A.N. US code, Sec.2510-2711-18) بأنه وسيلة اتصال باستعمال خطوط الهاتف خاصة أو عامة يتم من خلالها نقل المراسلات، ويتم كتابة الرسالة على جهاز الحاسوب ليتم إرسالها إلكترونيا إلى حاسوب مورد الخدمة الذي يتولى تخزينها لديه ليتم بعد ذلك إرسالها عبر نظام الخط الهاتفي إلى الحاسوب المرسل إليه (قنفود، 2009، صفحة 292).

بالإضافة إلى ما سبق وفي النظام القانوني للقرارات الإدارية وفي ظل الإدارة الإلكترونية يؤدي البريد الإلكتروني دورا هاما في استقبال القرارات الإدارية الإلكترونية التي ترسل من الإدارة العامة إلى عناوين بريد الأشخاص المخاطبين بها، إذ تتحقق عملية استقبال وثيقة القرار إلى صندوق الرسائل المحتوى داخل البريد الإلكتروني للمخاطبين بالقرار ليتمكنوا بعدها من استعادة نسخة من هذه القرارات المحفوظة بصندوق الرسائل الواردة إليهم (الشمري، 2019، صفحة 406).

ومن هنا تنهت التشريعات العالمية والعربية إلى ضرورة استحداث قواعد جديدة تنظم خاصية التبليغ القضائي، حيث أضاف المشرع السعودي تعديلات جديدة فما يخص التبليغات القضائية باستعمال البريد الإلكتروني، شأنه في ذلك شأن المشرع الجزائري الذي اعتمد التبليغ الإلكتروني في القانون (03-15) المتعلق بعصرنة العدالة في نص المادة (09) بأن طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحركات بالطرق الإلكترونية إلى جانب الطرق التقليدية (السلام، 2024، صفحة 341).

الفرع الثاني: شبكة الهاتف المحمول

لما كان لوسائل الاتصالات الإلكترونية دورا هاما في نقل البيانات المتعلقة بالوقائع والتصرفات القانونية بالصرف النظر عن أطرافها، فإن التشريعات المقارنة أقرت مشروعية استخدام الإدارة للهاتف المحمول في تأدية مهامها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يتيح للإدارة استعمال الرسائل النصية في عملية تبليغ القرارات الإدارية إلى الأشخاص المخاطبين بها.

ولهذا فإن التطور التقني والعلمي في مجال الهاتف الجوال وبانتشار شبكة (Wifi) جعل الهاتف الجوال يتمتع بالكثير من الميزات غير المسبوقة بفضل التطبيقات والبرامج المجانية التي غيرت فكرة الرسائل النصية التقليدية إلى رسائل حديثه مؤمنة بين الأشخاص عن طريق استغلال شبكة الانترنت، ومنه بادرت الجهات الإدارية إلى تكوين مجموعات مغلقة بواسطة استعمال تطبيقات مختلفة تستطيع من خلالها مخاطبة موظفيها أو عملائها عن طريق التطبيقات التي تمكن من إنشاء مجموعات مغلقة مثل (واتساب)، (التلغرام)،....

الفرع الثالث: شاشات العرض الرقمية

لقد شهدت التطورات التكنولوجية الرقمية بروز نوع جديد من الوسائط الإلكترونية الحديثة التي تلعب دورا مهما في نفاذ وتبليغ القرارات الإدارية الإلكترونية والتي أعدتها الجهات الإدارية على حاسوبها مسبقا من خلال إعطاء أمر برمجي للشاشات الرقمية بعرض القرارات الإدارية المدرجة على دعائها الإلكترونية (الشمري، 2019، صفحة 409) بغية تبليغها إلى الأشخاص المخاطبين بها، كما تشمل هذه الشاشات خاصية الدمج بين النص والصوت والصورة والحركة والرسوم التوضيحية الملونة، مما يجذب الانتباه ويزيد من فرص تبليغ القرار الإداري الإلكتروني. كما تتميز هذه الشاشات بتحديث المحتوى بشكل دوري ومستمر، وغالبا ما تستعمل المرافق العامة شاشات العرض الرقمي في الفضاء الداخلي لذلك، أو الفضاء الخارجي.

المطلب الثاني: طرق نفاذ القرار الإداري الإلكتروني

إن البيئة الإلكترونية الحديثة التي انضمت إليها الإدارة العمومية وما فرضه ذلك من تغير ملموس في كيفية تأدية أعمالها وتصرفاتها القانونية كان له الأثر البالغ في نقل امتيازاتها وأساليب عملها للواقع الجديد، خاصة ما تعلق بإعدادها وإصدارها للقرار الإداري في شكله الإلكتروني. لدى يستوجب أن ترتبط هذه الممارسة بطرق إلكترونية لنفاذ هذه القرارات وفقا للواقع الجديد.

سنتناول من خلال هذا المطلب واقعة النشر الإلكتروني للقرار الإداري (الفرع الأول)، ثم إلى واقعة الإعلان الإلكتروني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: واقعة النشر الإلكتروني للقرار الإداري

إن الحديث عن نفاذ القرار الإداري الإلكتروني يتوجب علينا إعداده بشكل مسبق باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني الحديثة وباستعمال النماذج الإلكترونية التي تعدها الإدارة مسبقا، ليتم بعدها إصداره في شكل مستند إلكتروني، ومنه يصبح القرار مستجمعا لأركانه مسببا مذيلا موقع من الإدارة صاحبة السلطة بإصداره إلكترونيا، ومنه يصل إلى علم الأشخاص المخاطبين به عبر وسائل الاتصال الحديثة كذا (عمر، 2021، الصفحات 15-16).

وعليه، يعد النشر في ظل الإدارة الإلكترونية وسيلة العلم بالقرارات الإدارية، ومنه يمكن تبليغ الجمهور وأصحاب الشأن بمحتوى القرار الذي تصدره الإدارة. كما أن الأصل في التبليغ الإدارية ليست مجبرة على اختيار طريقة نشر معينه، فهي تملك كل الحرية في اختيار الطريقة التي ترى أنها تتلاءم وعلم الكافة، إلا إذا حدد القانون طريقة معينة للنشر، فعليه يتوجب أن يتم النشر وفقا لهذه الطريقة، وإلا كان النشر باطلا، وظل بالتالي ميعاد الطعن قائما (البداوي، صفحة 13).

لقد أدى العمل الإداري في ظل الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الإلكتروني الحديثة وباستعمال تكنولوجيا المعلومات في تسير المرافق العامة إلى قبول اتجاه من الفقه بتبليغ القرارات الإدارية من خلال النشر الإلكتروني لها في مواقعها الإلكترونية أو من خلال إرساله لذوي الشأن عبر بريدهم الإلكتروني، كما أنه لم يعترض على نفاذ القرارات الإدارية في مواجهة الإدارة والأفراد (سنا، 2021، صفحة 18).

ومن الأمثلة على ذلك نص المادة (29) من قانون الجنسية الجزائري الذي ألزم بنشر المراسيم والقرارات المتعلقة باكتساب الجنسية أو استردادها أو فقدانها أو التجريد منها، حيث لا تحدث أثارها إلا بنشرها في الجريدة الرسمية الجزائرية (الأمر (70-86)، 1970).

وإزاء ما ذكر أعلاه وفي استخدام الإدارة لوسائل الاتصال الإلكترونية في تسير المرافق العامة فإن ذلك قد يساهم بشكل كبير في نشر القرارات الإدارية في جريدة رسمية إلكترونية من أجل إعلام أصحاب الشأن المخاطبين بالقرار وإعلامهم بفحواه.

وللنشر الإلكتروني عدة مزايا نذكر منها (عمر، 2021، صفحة 17).

-يؤدي النشر الإلكتروني إلى خفض النفقات العامة وتوفير المال العام فهو أداة لترشيد النفقات.

-يتم النشر الإلكتروني عن طريق خطوات متسلسلة ومنظمة عمليا وزمنيا.

-يتم إيصال العلم بالقرار الإداري إلى عدد كبير من المخاطبين به سواء في داخل الوطن أو خارجه، وفي كل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

-إمكانية تخزين القوانين والقرارات على الوسائل والوسائط الإلكترونية المتاحة من أجل الرجوع إليها وقت الحاجة.

الفرع الثاني: واقعة الإعلان الإلكتروني للقرار الإداري

إن فكرة التبليغ الإلكتروني تقترب من فكرة الحكومة الإلكترونية، التي تعني الانتقال من تقديم الخدمة المرفقيه العمومية من شكلها التقليدي الورقي إلى الآليات الحديثة المعتمدة على شبكة المعلومات. فهو عبارة عن تطور لآليات التبليغ في الإدارة العمومية، وهو من دون شك وسيلة فعالة تختصر الزمن والجهد ضمن مكنزمات جديدة تتعامل مع الوقت (القاضي، 2023، صفحة 101).

يعتبر الإعلان الوسيلة الواجبة لتبليغ القرارات الإدارية الفردية الصادرة بشأن الشخص المحدد بذاته أو الأشخاص المعينين بدواتهم. ومنه يكون من السهل على الإدارة أن تقوم بإبلاغ ذوي الشأن بها (الشمري، 2019، صفحة 415)، كما هو الحال بالنسبة لقرارات التوظيف والتعيين والتثبيت في الوظيفة العمومية، وعلى ذلك لا يكفي نشرهاته القرارات لافتراض العلم بها، بل يجب نقل مضمونها للشخص أو الأشخاص المعينين بدواتهم، ومنه يبدأ ميعاد الطعن عليها بالإلغاء متى ثبت تحققه.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإعلان الإلكتروني في ظل الإدارة الحديثة لا يختلف في غايته عن نظيره الورقي، ومنه يمكن القول بأن هذه الغاية تكمن في نقل مضمون القرار الإداري إلى الأفراد المخاطبين به بواسطة واقعة التبليغ أو الإخطار الشخصي (عمر، 2021، صفحة 20).

ولما كان لواقعة الإعلان الشخصي التقليدي الورقي شيء من التعقيد، قامت الكثير من الدول بتعديل تشريعاتها بما يتماشى مع التطور التكنولوجي. حيث ظهر التبليغ الإلكتروني كمصطلح جاء من فكرة المحكمة الإلكترونية عام 1996م، والذي يعتبر آخر ما توصل إليه فقه القانون تماشيا والطرق الحديثة المعاصرة في قطاع العدالة وما يعكسه في تقليص من مدة التقاضي (القاضي، 2023، صفحة 101). وهو ما أقره المشرع الجزائري من أجل عصرنة العدالة سنة 2015، وتم العمل بآلية التقاضي الإلكتروني فعليا خلاله سنة 2020 كوسيلة حتمية فرضها وباء كورونا لاستمرار النشاط القضائي (القانون 03-15)، يتضمن قانون عصرنة العدالة، (2015).

وكل ما في الأمر أن عملية التبليغ الإلكتروني في عملية التقاضي أو غيره، تعتمد على إجراءات ووسائل ذات طابع تقني، ترتبط بوجود القرار في صورة مستند إلكتروني ينتقل بين الإدارة والجهة المخاطبة به من خلال آلية برمجية تنفذ من طرف الحاسوب أو الهاتف المحمول بناء على أوامر صادرة لهما، لذلك يعد كلاهما إعلان مع اختلاف طريقة إجرائه (عمر، 2021، صفحة 20).

وإذا كانت الإدارة تستهدف من خلال إصدارها للقرار الإداري في صورة المستند الإلكتروني إبلاغ المخاطبين به، إلا أن بعض الفقه يرى أن انتقالها على هذا النحو غير كاف لتحقيق العلم بتلك القرارات الإدارية، إذ يستلزم الأمر إثبات تحقق العلم بمضمونها (الشمري، 2019، صفحة 416). خاصة في ظل الأسئلة الكثيرة التي تثار وتطرح في هذا الصدد عن لحظة استلام الفرد للرسالة المرسلة من طرف الإدارة عبر الموقع الإلكتروني أو البريد الإلكتروني، أم لحظة فتح البريد الإلكتروني من قبل صاحب الشأن، أم لحظة فتح صندوق الوارد من بريده الإلكتروني.

إن مثل هذه التساؤلات تحتاج إلى آراء فقهية وتدخل تشريعي من أجل وضع ضوابط قانونية للتبليغ الإلكتروني. ويمكن حصر هذه التساؤلات على النحو الآتي :-

1-وقت إرسال الرسالة التي تتضمن القرار الإلكتروني:

وهو الوقت الذي تعتد به الإدارة لإثبات واقعة دخول الرسالة إلى نظام معلومات لا يخضع لسيطرة المرسل والمستقبل (سناء، 2021، صفحة 19).

2- وقت استلام الرسالة التي تحتوي على القرار الإلكتروني:

ميزت التشريعات بين أمرين اثنين. الأول عند تحديد المرسل إليه لنظام المعلومات من أجل استلام الرسالة الإلكترونية، فإنه يعتد بلحظة دخول الرسالة إلى ذلك النظام، أما الأمر الثاني عند عدم تحديد النظام، فإن لحظة الاستلام تكون لحظة دخول تلك الرسالة إلى أي نظام معلومات تابع للمرسل إليه (العجاردة و السلامات، 2013، صفحة 1029).

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تطرقت إلى دراسة أحكام النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، الذي يعد من الآليات الإدارية المهمة التي تعتمد عليها الإدارة لنقل مضمون القرار الإداري إلى الأشخاص المخاطبين به من خلال النشر والتبليغ الإلكترونيين، ومنه يبدأ احتساب ميعاد الطعن في القرارات. وعليه حرص المشرع الجزائري والتشريعات المقارنة على سن قوانين تنظم هذه الآليات والوسائل الإلكترونية الجديدة من أجل مسايرة تطورات الوسائل التكنولوجية المستعملة في الإدارة العامة.

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن أن نخلص إلى مجموعة من النتائج نذكر منها.

1-يعد النفاذ الإلكتروني أحد أهم المراحل الإجرائية للقرار الإداري الإلكتروني، حيث يعتبر الحجر الأساس لبدأ ميعاد الطعن في القرارات غير المشروعة.

2-تنحصر وسائل النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري الإلكتروني في ثلاثة وسائل، شبكة المعلومات الدولية، شبكة الهاتف المحمول الموثق، شاشات العرض الرقمية.

3- يستعمل في نفاذ القرار الإداري الإلكتروني عبر شبكة المعلومات الدولية كل من مواقع الويب والبريد الإلكتروني.

4- يتضح لنا أن النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري لا يستغرق سوى نقرة على زر ، فهو لا يتقيد بمكان المبلغ إليه أو محل إقامته، عكس ما كان عليه في النفاذ التقليدي.

5- لقد قطع المشرع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة أشواطاً معتبرة في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة خاصة في ما يتعلق بتكريس التبليغ الإلكتروني في مجال إجراءات التقاضي بغية تحسين الخدمة العمومية.

وبناء على ذلك يمكن أن توضع مجموعة من التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

1- ضرورة وضع نصوص قانونية تنظم وسائل وطرق النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري، نظراً لقصر وعدم كفاية النصوص ذات العلاقة بالنشر والإعلان .

2- لابد من إعادة النظر في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وتعديله وتكييفه حتى يتماشى والقوانين التي تعنى بالتبليغ الإلكتروني .

3- ضرورة وضع ضوابط قانونية تثبت وقت خروج ودخول الرسالة إلى المنظومة الإلكترونية، سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للأفراد.

5- من الضروري خلق الوعي الإلكتروني لدى المجتمع والتعريف بمزايا التعامل الإلكتروني عامة واستعمال الوسائل والطرق الإلكترونية في نقل محتوى القرار إلى الأفراد المخاطبين به خاصة.

6-حث الباحثين في مجال القانون الإداري على تكثيف الدراسات القانونية حول موضوع النفاذ الإلكتروني للقرار الإداري لأهميته في احتساب مواعيد الطعن عند عدم مشروعيته.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

الآية (33) من سورة الرحمان.

النصوص القانونية:

- الأمر (70-86). (17 مارس، 1970). المتعلق بقانون الجنسية الجزائرية. سنة 1990.

- القانون (15-03). (10 فيفري، 2015). المتعلق بعصنة العدالة. الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد 06).

الأطروحات والرسائل:

- ماهر مشعل منيف الفيصل. (2020). القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث من أساليب النشاط الإداري.

الأردن: رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط الأردنية.

المقالات والمداخلات العلمية:

- أحمد إبراهيم القاضي. (2023). التبليغ الإلكتروني وحجته في التشريع الفلسطيني. المجلة العصرية للدراسات القانونية-رام الله فلسطين ، المجلد 01 (العدد 02)، صفحة 101.
 - أحمد محمد الشمري. (2019, 12). أثر وسائل الاتصال الإلكترونية في نفاذ القرار الإداري. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية (العدد 02)، صفحة 398.
 - بولقواس سناء. (15 أبريل، 2021). عن وجوبية التحول للقرارات الإدارية الإلكترونية في عقود التعمير ما بعد جائحة كورونا. مجلة التعمير والبناء تيارت ، المجلد 04 (العدد 03)، صفحة 19.
 - خديجة حرمل. (جانفي، 2017). نفاذ القرار الإداري. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية تيبازة (العدد 01)، صفحة 300.
 - رمضان قنفود. (2009). المسائل القانونية المتعلقة بالبريد الإلكتروني. مجلة دراسات وأبحاث الجلفة (العدد 01).
 - سامر حميد سفر. (2020). نفاذ القرار الإداري الإلكتروني. مجلة وميض الفكر (العدد 06)، صفحة 49.
 - عمر عبد الحفيظ أحمد عمر. (جوان، 2021). وسائل نفاذ القرار الإداري. مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية بيروت، المجلد 06 (العدد 01).
 - كبش عبد السلام. (2024). وسائل التبليغ القضائي الإلكتروني. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية تيبازة ، المجلد 08 (العدد 01).
 - مسعودين إيمان، و لكحل محمد. (2023). استحداث البوابة الإلكترونية للخدمات المومية مدخل تكنولوجي متكامل لإرساء التحول الرقمي في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية بركة ، المجلد 05 (العدد 03)، صفحة 1112.
 - نوفان العقيل العجارمة، و ناصر عبد الحليم السلامات. (2013). نفاذ القرار الإداري الإلكتروني. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون الأردن ، المجلد 40 (01)، صفحة 1029.
- مواقع الانترنت :**
- تاريخ الاسترداد 05 05 2024، من موقع <http://questionpro.com>.
 - الموقع الإلكتروني لجمهرة معلمة مفردات المحتوى الإسلامي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 05 2024، من موقع <http://islamic-content.com> :موقع الجمهرة معلمة مفردات المحتوى الإسلامي.
 - تاريخ الاسترداد 19 ماي، 2024، من موقع <http://bawabatic.dz> :موقع بوابتك.
 - محمد البداوي. (بلا تاريخ). مجلة المنارة للدراسات القانونية. تاريخ الاسترداد 21 03 2024، من موقع مجلة المنارة للدراسات القانونية: <http://revuealmanara.com>